اقتصاد

فوق الطاولة

«تتريك» في «ديار القاعدة»!!

علي هاشم

قرن مضى على اندحار النقد العثماني من الأرض السورية، وها هو اليوم يعود إلينا في جلباب القاعدة وسط مفارقة تدفع للتأمل بالفعل: فالعقيدة الوهابية التي اصطنعتها بريطانيا يوماً لطرد العثمانيين من نجد والحجاز، ها هي اليوم تتلهف لإعادتهم إلى ديارنا؟!

لم تولد فكرة «الاقتطاع النقدي» لشمال سورية ساعة أعلن «شورى القاعدة» في شمال حلب استبدال الليرة السورية بأخرى تركية، ومبادرته لصرف رواتب تكفيريه بها الشهر الماضي، فـ«صنوه» داعش، سعى قبلاً لطرح دينار في «دويلة الخلافة» بالرقة، قبل أن تظهر الأيام التالية حماقة الفكرة.. الأيام القادمة هي الأخرى ستثبت كم أن مبادرة القاعدة للاندماج مع «الأم التركية» لا تقل حماقة!

يبرر «طليعيو القاعدة» نزوعهم لليرة التركية بـ«تسريع انهيار اقتصاد النظام»، و«حفظ مكتنزات» سكان المناطق التي يسيطرون عليها، بينما وصفها «غير المرتاحين للفكرة» بـ«رد جميل غير مدروس التوقيت» لحكومة أردوغان التي عانت ليرتها تراجعا مطردا خلال الأشهر الماضية، وستعاني أكثر مع انقضاء مهل التشكيل الحكومي من دون اتفاق بين الأحزاب.

يتطلب الوقوف على منعكسات «التقسيم النقدي» تقييماً اختصاصياً، إلا أنه يسهل على «غير المختص» تلمس الكذب في كلا التبريرين السابقين، فـ«الالتحاق النقدي» لمناطق القاعدة بتركية، هو محض إذعان متجدد للأحلام العثمانية المعلنة بالسطو على أراض في شمال سورية، كان قد سبقه بزمن طويل «تتريك» آخر للتعليم في المخيمات التركية.

من حيث السكان، سيرتب الالتحاق بالنظام النقدي التركي تبعات كارثية عليهم، فسورية وحدة اقتصادية متكاملة سيتحمل القسم المجتزأ منها أكبر المترتبات لدى انفصاله عنها، كما أن الكثير من مواطنيه يعيشون على أموال تضخها الحكومة في مناطقهم «رواتب وخدمات وبنى أخرى..»، بينما السوق الرئيسية لمنتجاتهم «الزراعية في معظمها» ليس لها أسواق –ولن يكون لها– سوى بالداخل، ناهيك عن أن الارتباط بعملة أعلى قيمة من الليرة السورية –كما التركية– سيدفع التضخم نحو مستويات قياسية تبعا لافتقارها «للفكة» المناسبة للأسواق السورية.. باختصار شديد: سيعاني اقتصاد المناطق التي يسيطر عليها «القاعدة» متلازمة «الأمراض والأسعار التركية / الإنتاج المحلي المنهار».

ولأن التراجع المتوقع في واردات الحكومة من القطع الأجنبي عبر تلك المناطق لا يتناسب مع الضرر الذي ستتكبده، تندفع التوقعات التلقائية بأن الخطوة لا تعدو كونها فاتورة مستحقة الدفع للداعم التركي، مطعمة بتنافس «الشرعيين» للهيمنة على قطاع الصرف، أو لربما تأسيسا لدفع المناطق التي يسيطرون عليها لإنتاج زراعي بديل أكثر مردودية: الكمون والمخدرات.. والأخيرة لطالما شكلت مصدر تمويل شرعي أمثل للتنظيم.

الهوس الالتحاقي لـ«ثوار القاعدة» بأي كان، أعلن عن نفسه منذ الأيام الأولى للحرب ساعة ارتفعت «الراية» معلنة الولاء لفرنسا، قبل أن يتحول اليوم لتحقيق الأحلام العثمانية، اللافت، أن بعض إستراتيجياتنا، ومن حيث لا ندري، تتجاوب مع أحلام العثمانيين في تقليص الانتشار السيادي لليرتنا كمعادل للقيمة في المناطق خارج سيطرة الدولة.. مواسم الحبوب إحداها!.

الدولار يتدخل في علاقة المؤجر مع المستأجر

معاودة ارتفاع بدلات الإيجار بنسب وصلت إلى ٥٠٪

حسن مرعي

تعاود بدلات الإيجار في دمشق وريفها مؤخراً إلى الارتفاع مجدداً لتصل إلى مستويات قياسية والذريعة هذه المرة (ارتفاع سعر الدولار)، بعدما سبق أن كانت الذريعة ارتباطها بمبدأ العرض والطلب (انخفاض الأول أمام ارتفاع الثاني) نتيجة شدة حركة النزوح وخاصة في السنوات الأولى من الأزمة، ما يعني أن الإيجارات تحولت إلى بورصة من نوع خاص، تتفرد بأدبيات وقواعد خاصة بها ترتبط بالدرجة الأولى بمزاجية المؤجر وأهوائه..!.

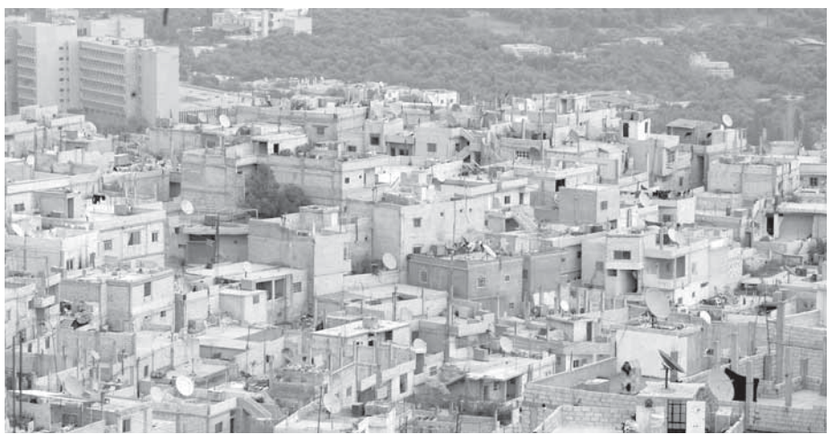

ضغوط

بعد أن وصلت معظم المناطق الآمنة ولاسيما في دمشق وريفها إلى حد الإشباع من ناحية الإيجار، لم يرق لمعظم أصحاب الشقق المؤجرة إلا أن يعاودوا ضغوطهم على المستأجرين تجاه رفع بدلات الإيجار، أو أن يخلوا ويبحثوا عن بديل جديد، مع علمهم المُسبَق – أي المؤجرين – بأن لا خيار أمامهم سوى البقاء والرضوخ لرغبة المؤجر، لأن انتعاش حركة الإيجارات يرتبط في مناطق الاستقرار طرداً مع تصاعد الأوضاع الأمنية في مناطق التوتر، لذلك فقد ارتفعت الإيجارات بشكل غير مسبوق في مناطق دمشق وريفها بنسب وصلت في بعض الأحيان إلى ٥٠٪، ويؤكد أحد النازحين من دير محافظة دير الزور لـ«الوطن» أنه من خلال رحلة بحثه عن شقة في دمشق وجد لدى أحد المكاتب العقارية شقة معروضة للإيجار في منطقة الزاهرة بسعر مليون ليرة سورية سنوياً، والأنكى من ذلك أن الشرط الأساسي لإيجار هذه الشقة ذات الفرش المتواضع هو الدفع مسبقاً عن أشهر السنة كاملةً، إضافة إلى دفع ١٠٠ ألف ليرة كتأمين عن أي أضرار محتملة للشقة وأثاثها!.

أما في صحنايا فقد تم تأجير شقة مساحتها ١٦٥ م٢ ودون فرش بسعر ٥٠ ألف ليرة سورية، وفي جرمانا لجأ صاحب أحد المحال التجارية يقع في حارة نائية إلى تأجيره بحدود ٢٠ ألف ليرة بغرض السكن لعائلة لا حول لها ولا قوة..!.

مراهنة ولكن..!.

يؤكد أصحاب مكاتب عقارية لـ«الوطن» أنه لا يمكن المراهنة على انخفاض أو ارتفاع بدلات الإيجار، فارتيابها أكبر من ارتياب البيع والشراء، فأحياناً تكون السوق متعطشة لأي مستأجر كان، وبلحظة ما تتغير المعادلة وتضيق السوق ذرعاً بالراغبين في الإيجار، مبينين أن هذا الأمر كان مرتبطاً عادة – خاصة قبل الأزمة– بحركة السياح والزائرين بهدف التسوق ولاسيما من الدول المجاورة كالأردن ولبنان، أما الآن فالأمر مرتبط بالأوضاع الأمنية بالدرجة الأولى وما ينجم عنها من حالات نزوح مؤقتة من بعض المحافظات وعلى رأسها حمص ودرعا بحكم قرب هاتين المحافظتين من دمشق وريفها، إضافة إلى سعر الصرف الذي دخل مؤخراً إلى السوق العقاري ليصبح لاعباً أساسياً في تغيير المعطيات سواء تلك المتعلقة بالبيع والشراء، أو المتعلقة بالإيجار.

توازن مفقود..!.

تفيد بعض التقارير الرسمية والإعلامية أن هناك نسبة كبيرة من الوحدات السكنية غير المسكونة على مدى السنوات العشر الماضية، ما يعني أن العرض أكثر من الطلب وبالتالي – وضمن هذه المعادلة التي تحكم السوق العقاري المحلي – يفترض أن يكون السوق بحالة توازن والأسعار تكافئ العرض، لكن الواقع ليس كذلك، برره لـ«الوطن» المتخصص بتسيير المعاملات العقارية شادي عبود بقوله: إن أغلب الوحدات غير المسكونة لا تزال على الهيكل، وأغلب أصحابها هم من (الشقيعة) أي الذين يشترون بأرخص ما يمكن ليبيعوه لاحقاً بأغلى ما يمكن، أما الشقق المكسية الجاهزة للسكن فأصحابها إما مسافرون وإما مضاربون. وفي تعليقه على مزاجية المؤجر في تعامله مع المستأجرين أوضح عبود أن المؤجر يعتبر أن من حقه رفع قيمة بدل الإيجار مبرراً ذلك بموجة الغلاء التي تجتاح البلد، على اعتبار أن ما يملكه من وحدات سكنية تعتبر مصدر رزق له ولأولاده، وعلى كل مستأجر أن يبحث عما يتناسب مع دخله، فلكل منطقة سقف معين من البدلات، ويمكنه أن يفاضل بينها ليجد ضالته حسب وجهة نظرهم!!.

الجهاز المركزي للرقابة المالية يكشف «فساد» مرآب «التلفزيون»

الوطن - خاص

أفاد الجهاز المركزي للرقابة المالية –عبر كتاب له مرفوع لرئاسة مجلس الوزراء– بوجود مخالفات بمرآب الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وقد أوضح الكتاب الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه ومن خلال قيام الإدارة المختصة لدى الجهاز بتدقيق قيود الهيئة تبين أن العدد الإجمالي للآليات ٢٣٥ آلية، منها ٧ مسروق معظم قطعها، و٥ مجهولة الوضع، و٧ من دون لوحة، ٢٥ مسروقة، و٥ متضررة، و٨ متوقفة، و٦ معارة، ليبقى ١٤٤ سيارة خدمة، و٢٨ مخصصة.

وبين الكتاب أن لدى الهيئة عشر سيارات فائضة موجودة في مرآبها لم تقم بتسليمها لمرآب رئاسة مجلس الوزراء، إضافة إلى مخالفة القرارات المتعلقة بتخصيص السيارات لتعليمات رئاسة الوزراء رقم ٣٥٠٣ / ١٥ تاريخ ٣٠ / ٤ / ٢٠٠٢ حيث تم تخصيص سيارة حقلية وسيارات ذات الحجم الكبير (١٨٠٠cc) و(٢٦٥٦cc) لمديرين من المفترض تخصيصهم بسيارات ذات الحجم (١٦٠٠cc).

ومن المخالفات أيضاً القيام بإجراء صيانة وإصلاح لبعض السيارات المخصصة وتأمين شامل لها على نفقة الهيئة خلافاً لقرار مجلس الوزراء رقم ١٦م. وتاريخ ٧ / ٣ / ٢٠١٣، إلى جانب تكليف عاملين على نظام الفاتورة كسائقين، علماً بأن عدد الشواغر ٢٥٠ والمشغول ٥١ والذين يمارسون عملهم كسائقين فعلاً هم ٥ فقط.

مع العلم أن الجهاز المركزي للرقابة المالية بدأ منذ فترة قريبة بالتفتيش في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون والمؤسسة العربية للإعلان ويبدو أن «ملفات فساد» قد يتم كشفها في نهاية أعمال الجهاز التفتيشية والتحقيقية.

كشف حساب نصف سنوي لإجازات الاستيراد:

١٨١,٣ مليون دولار للاذقية و٩٠ مليوناً لطرطوس و١٤,٢ لحلب و١١,١ مليوناً لإدلب..وللرقة نصيب

الوطن

بيّن مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية باللاذقية تيسير سلطانة لـ«الوطن» أن المديرية منحت ١١٨٥ إجازة استيراد بقيمة تقارب ١٨١,٣ مليون دولار ومنحت ١٥٤ إجازة استيراد لمحافظة حلب بقيمة ١,٢ مليون دولار و٤٠ إجازة استيراد لمحافظة إدلب بقيمة ١١,١ مليون دولار خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ لمختلف المواد حيث توزعت إجازات الاستيراد على القطاع الخاص والقطاع الصناعي وعلى السيارات وعلى قانون الاستثمار رقم ١٠ وشملت المحركات وقطع تبديل مستعملة والخشب بأنواعه والمواد الغذائية بأنواعها والذرة الصفراء العلفية وزيت عباد الشمس وكسبة فول الصويا والأسمدة الزراعية والبذور الزراعية والأقمشة الخاصة بالبوليستر والورق والورق المقوى والأدوية البشرية وغاز ثاني أوكسيد الكربون والمنكهات المختلفة وعجينة الورق والسيللوز والغراء والإطارات المطاطية والعزاقات الزراعية وقطع تبديل البرادات ومكثفات الفواكه والبن وحب الهال والشاي من مختلف دول العالم من الصين وأوكرانيا وماليزيا وروسيا وتايلند والبرازيل والأرجنتين والهند وسيريلانكا وإيران.

من جانب آخر بين مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في طرطوس محمود إسماعيل أن عدد إجازات الاستيراد الممنوحة في المحافظة وصل إلى ٤٥٧ إجازة استيراد بقيمة ١٠٥,٣ ملايين دولار إضافة إلى منح ٢٠٠ موافقة استيراد من الدول العربية بقيمة ١٩ مليون دولار للتجار والصناعيين في محافظات طرطوس وحلب والرقة منها في طرطوس ٣٨٥ إجازة استيراد توزعت على الفعاليات الاقتصادية بقيمة ٩٠ مليون دولار شملت المواد الغذائية الضرورية ومستلزمات الإنتاج للقطاعين الصناعي والزراعي والمواد العلفية وذرة وكسبة فول الصويا والأدوية والأخشاب والحبيبات البلاستيكية والأسمدة والبذور الزراعية وقطع التبديل بمختلف أنواعها.

وفي محافظة حلب ٦٧ إجازة استيراد تركزت على قطاع التجارة بقيمة تقارب ١٣ مليون دولار شملت قطع التبديل والأدوات المنزلية والخيوط والمواد البترولية للصناعة وفي محافظة الرقة خمس إجازات استيراد تركزت على قطاع الصناعة بقيمة مليوني دولار لمفاتيح حديد وحبيبات بلاستيكية.

ولم يرغب البعض الآخر من مديري الاقتصاد بالإفصاح عن تقارير مديرياتهم حول إجازات الاستيراد قبل الرجوع إلى الوزارة وأخذ الموافقة المسبقة على ذلك ولفت البعض الآخر إلى استمرار محدودية الصلاحيات التي يعملون ضمنها ولا تغيير عليها حيث مازالت إجازات الاستيراد تمنح مركزياً ويقتصر دورهم على تزويد الوزارة بالجداول الخاصة بالطلبات الخاصة بالاستيراد من الدول الأجنبية والموافقات الخاصة بالاستيراد من الدول العربية فقط خلافا لتوجهات وزارة الاقتصاد الأخيرة التي تتعلق بإعطاء صلاحيات أوسع لمديري الاقتصاد وإشراكهم في قرارات الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وكان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور همام الجزائري عقد اجتماعاً فنيا مع مديري الاقتصاد والتجارة الخارجية في المحافظات والمعنيين بأتمتة إجازات الاستيراد حيث اعتبر الطلب على الاستيراد في حينه محدداً رئيسياً لسعر الصرف مشيراً إلى أهمية دور إدارة التجارة الخارجية من ناحية إدارة الطلب على القطع الأجنبي وفق أولويات تعزيز الإنتاج المحلي وحمايته وزيادة حصة المستوردات من مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية وطلب ضمن هذا السياق استكمال عملية الربط الشبكي مع مديريات الاقتصاد لتعزيز كفاءة إدارة التجارة الخارجية وتمكين مديريات الاقتصاد في المحافظات من لعب دور أكثر مهنية في منح إجازات وموافقات الاستيراد على اعتبار أن مديريات الاقتصاد في المحافظات تتميز باطلاع أوسع لنشاط الفعاليات والقطاعات الاقتصادية في المحافظة والاحتياجات المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع والمواد الأساسية ووعد بإزالة المعوقات التي تعترض عمل المديريات في المحافظات وتحديد سبل تطوير أدائها وخاصة تجاه إعطاء صلاحيات أوسع للمديريات في المحافظات وإشراك المديرين الفعال في قرارات الاستيراد والتجارة الخارجية وقد توصلت وزارة الاقتصاد إلى تحديد فرق عمل لاستكمال تطوير أحكام التجارة الخارجية وتحديد سلم احتياجات تطوير الأداء في مديريات الاقتصاد إلا أن هذه التوجهات للوزارة لم تنعكس على أداء مديريات الاقتصاد حتى اللحظة.

السورية للتأمين تطلق عقود التأمين الصحي للمتقاعدين.. والبداية من نقابة المهندسين الزراعيين

محمد راكان مصطفى

كشف مدير عام المؤسسة السورية للتأمين ياسر مشعل لـ«الوطن» عن قيام المؤسسة بتوقيع عقد تأمين صحي للمتقاعدين مع نقابة المهندسين الزراعيين. ويشمل العقد ٥٦٣٢ متقاعداً منتسباً للنقابة، ممن تجاوزوا سن الـ٦٥ عاماً، مبيناً أن القيمة الإجمالية للعقد بلغت ١٢١,٥ مليون ليرة سورية، مشيراً إلى أن العقد قابل للحذف أو الإضافة من حيث عدد المشمولين من المتقاعدين.

من جهته مدير التأمين الصحي بالمؤسسة العامة السورية للتأمين نزار زيود أكد أن هذا العقد الأول من نوعه في القطر من حيث تغطية التأمين الصحي للمتقاعدين، معتبراً أنها بادرة جيدة من نقابة المهندسين الزراعيين لتقديم الخدمات الصحية للمتقاعدين المنتسبين للنقابة، مبيناً أنها باكورة عمل المؤسسة في التأمين على المتقاعدين في جميع القطاعات والمجالات، متمنياً على النقابات كافة التمثل بنقابة المهندسين الزراعيين والسعي إلى التأمين على المتقاعدين المنتسبين لديهم.

وأوضح زيود أن العقد المبرم مع النقابة هو عقد تأمين اقتصادي يحمل ميزات مختلفة عن الخدمات المقدمة للقطاع الإداري، حيث إن النقابة تقوم بتسديد القسط ولها الحرية بطلب التغطيات التي تريدها مقابل بدل متفق عليه بين الطرفين، على حين أن التأمين للقطاع الإداري يشمل تغطيات موحدة لكل المشتركين بقسط يدفعه العامل لا يتجاوز ٣ آلاف ليرة سورية سنوياً.

وأكد زيود أن المديرية تعمل بشكل جاد ومتواصل لرفع الأداء في جميع أنواع التأمين الصحي للوصول إلى خدمة مميزة للمشتركين لدى المؤسسة، إضافة إلى تفعيل حلقات التواصل مع الجهات المؤمنة لدى المؤسسة والنقابات والجهات الأخرى للحصول على أي ملاحظات لديها والعمل بشكل سريع على تلافيها.

ومن التغطيات التي شملها العقد لكل مؤمن مليون ليرة سورية دخول مشفى سنوياً ٣٥٠ ألفاً لكل حالة دخول مشفى، أدوية ومعاينة طبيب ومخابر وأشعة، ١٥ ألف ليرة سورية بنسبة تحمل صفر على المؤمن، أي لا يحمل المؤمن أي نسبة تكلفة، و١٥ بالمئة يتحمل المؤمن على الأدوية المزمنة، يشمل العقد علاج أسنان بقيمة ١٠ آلاف ليرة سورية ونظارة طبية ١٥٠٠ عدسات و٢٥٠٠ إطار، إضافة إلى ١٠٠ ألف إعانة دفن للمتوفى ضمن المشفى تغطي مصروفات المتوفى في المشفى من براد وغسيل.

من جهتها الدكتورة راما عزيز نقيب المهندسين الزراعيين أكدت أن توقيع العقد اتخذ بقرار من المؤتمر العام للنقابة بدورته ٣٨ انطلاقاً من سعي النقابة للتأمين على المتقاعدين وتقديم الخدمات الطبية وأنه تم الاتفاق مع المؤسسة السورية للتأمين من أجل تقديم الخدمات لكل المتقاعدين لدى النقابة والمشمولين بالعقد الموقع مع المؤسسة على كل أراضي الجمهورية دون استثناء حتى في المناطق التي تقع تحت سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة.

أرقام بالألوان

بورصة دمشق: تحسن في حركة التعاملات والمؤشر أحمر

تحسن طفيف في حركة تعاملات سوق دمشق للأوراق المالية ترافق بانخفاض في قيمة المؤشر إثر تراجع أسعار الأسهم المتداولة على مدى أربع جلسات سابقة.

ورغم تحسن قيمة وحجم التداول في السوق إلا أنها بقيت دون الوسطيات الأسبوعية للعام الجاري (٢٠١٥)، إذ بلغت قيمة تعاملات الأسبوع الماضي ٧,٢٨ ملايين ليرة سورية، علماً بأن الوسطي الأسبوعي ١٨,٤ مليون ليرة. كما بلغ حجم التداول ٦٥,٧ ألف سهم، على حين أن الوسطي ١٤٤,٣ ألف سهم. وتم تنفيذ ٤٢ صفقة عادية فقط خلال أربع جلسات تداول الأسبوع الماضي.

ترافق ذلك مع انخفاض طفيف في مؤشر السوق، بحدود ٢,٧٨ نقطة، مغلقاً عند مستوى ١٢٠٧,٠٩ نقاط. إثر انخفاض أسعار أربعة أسهم متداولة من أصل ثمانية أسهم، وحافظت بقية الأسهم على أسعارها دون تغيير.

وعن تفاصيل الأسهم، انخفض سعر سهم المتحدة للتأمين بنسبة ١,٩٨٪ تبعه سهم بنك قطر الوطني بنسبة ١,٦٤٪ ثم سهم بنك البركة بنسبة ٠,١٢٪ وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة ٠,١١٪. وينتظر المتعاملون في البورصة إلى جانب المساهمين في الشركات المدرجة اكتمال نشر الإفصاحات المالية لتقييم أسهمهم، ومقارنتها بأسعار السوق وتقدير الأداء المالي وتوقع العوائد.

«الأخضر»: بيع نشط خفض الدولار وشركات صرافة تبيعه بـ٢٩٩ ليرة بلا قيود

حركة بيع لافتة شهدتها أسواق الصرف غير النظامية عقب إعلان مصرف سورية المركزي نيته التدخل في السوق ببيع شريحة ٢٥ مليون دولار هذا الأسبوع، وهذا ما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدولار إلى ٣٠٣ و٣٠٤ ليرات بعدما ارتفع إلى ٣٠٨ ليرات في وقت سابق، وفق ما تم تداوله في الأوساط التجارية نقلاً عن صفحات عبر فيسبوك. مدير إحدى شركات الصرافة أكد لـ«الوطن» ارتفاع العرض وتراجع الشراء في السوق السوداء، وانخفاض سعر الدولار، مبيناً أن حركة الشراء نشطت في السوق النظامية حيث تبيع بعض الشركات كميات مفتوحة من الدولار للمواطنين بسعر ٢٩٩ ليرة من دون قيود أو شروط. مؤكداً استمرار انخفاض سعر صرف الدولار في حال تم ضخ الدولار في السوق من المركزي بشكل فعلي، مشيراً إلى ضرورة الأخذ بالحسبان أن السوق مشبعة بالدولار، وما يحدث هو عمليات مضاربة صرفة لجني الأرباح.

ورسمياً، كان مصرف سورية المركزي قد حدد سعر صرف الدولار بـ٢٨٥,٤٢ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف و٢٨٦,٤٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة، و٢٨٥ ليرة سورية لتسليم الحوالات الشخصية.

عالمياً، ارتفع مؤشر الدولار بنحو ٠,١ بالمئة إلى ٩٦,٦٧ منهياً الأسبوع على انخفاض بنسبة واحد بالمئة وهو أكبر خسارة له في تسعة أسابيع.

«الأصفر»: دولار الذهب بـ٢٩٥ ليرة

ارتفعت أسعار الذهب في الأسواق المحلية بالتزامن مع ارتفاع سعر الأونصة في السوق العالمية وسعر صرف الدولار في السوق المحلية. وبحسب أسعار جمعية الصاغة بدمشق فقد أنهى غرام ٢١ قيراط تعاملات الأسبوع يوم أمس عند ٩٥٠٠ ليرة، مرتفعاً ٢٠٠ ليرة على أساس أسبوعي.

رئيس جمعية الصاغة أفاد بأن تسعير الذهب جرى على أساس ١١١٥ دولار للأونصة وعلى دولار بـ٢٩٥ ليرة يوم أمس. مبيناً أن المبيعات اليومية تعادل ٣ كيلو غرامات وسطياً، وهو رقم معقول، مشيراً إلى أن جمعية حلب هي من يبيع السبيكة السورية حالياً، إذ قررت جمعية دمشق التريث حالياً في سبكها وبيعها.

عالمياً، تحول سعر الذهب إلى الهبوط يوم الجمعة مع ارتفاع الدولار بدعم بيانات أميركية مشجعة في الوقت الذي قيم فيه المستثمرون تأثير تدخل الصين في سعر صرف عملتها على توقيت أول رفع لأسعار الفائدة الأميركية في نحو عشر سنوات.

وبحسب وكالة رويترز، اتجه الذهب لإنهاء موجة خسائر استمرت سبعة أسابيع، رغم خسائر يوم الجمعة، وذلك بعدما خفض بنك الشعب الصيني قيمة اليوان في وقت سابق الأسبوع الماضي، والذي زاد من الضبابية حول الاقتصاد العالمي ودفع المستثمرين إلى شراء الأصول التي تعتبر أكثر أماناً مثل الذهب.

«الأسود»: أسبوع سابع في الأحمر

ارتفعت أسعار النفط الخام الأميركي قليلا بعدما تراجعت إلى مستوى قياسي منخفض جديد لها في ستة أعوام ونصف العام في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي، لتسجل سابع خسارة أسبوعية وسط مخاوف من تخمة المعروض العالمي.

وبحسب وكالة رويترز، تراجع الخام الأميركي من أعلى مستوى له في الجلسة بسبب بيانات تظهر نمو إنتاج النفط في نورث داكوتا للشهر الثاني على التوالي في حزيران إلى جانب قوة الدولار وقراءة أضعف من المتوقع لثقة المستهلكين الأميركيين.

وارتفعت عقود النفط الأميركي إلى ٤٢,٩٦ دولاراً بعد هبوطها إلى ٤١,٣٥ دولاراً للبرميل، وهو أدنى سعر لعقود شهر أقرب استحقاق منذ آذار ٢٠٠٩ وأنهت الأسبوع على خسائر تجاوزت ثلاثة بالمئة.

وهبطت عقود برنت تسليم أيلول التي انتهى أجل تداولها ١٩ سنتاً عند التسوية إلى ٤٩,٠٣ دولاراً لكنها أنهت الأسبوع مرتفعة بنحو واحد بالمئة منهية خسائر على مدى ستة أسابيع متتالية.

ونقلت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (ارنا) عن مدير عام الشركة التجارية للبتروكيمياء مهدي شريفي نيكنفس قوله: «نتوقع أن تزيد صادراتنا من المنتجات البتروكيماوية بما يتراوح بين ٢٠ و٢٥ بالمئة خلال فترة قصيرة بين عام وبين عام ونصف العام».